الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/7(Part III)
15 April 2014
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

مقترح لإنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

موجز

تتضمن هذه الوثيقة مقترحاً أعدته الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن إنشاء لجنة حكومية تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ليعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين.

وتتضمن الوثيقة أيضاً مشروع قرار بهذا الشأن أعدته الأمانة التنفيذية. واللجنة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار والبت فيه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- مسيرة ١٢ عاماً في خدمة قضايا التكنولوجيا	٥-١٠	٣
ألف- تأسيس اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي	٥	٣
باء- تأسيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦-٧	٤
جيم- تأسيس مركز الإسكوا للتكنولوجيا	٨	٤
دال- خدمة مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار	٩-١٠	٥
ثانياً- تحليل الوضع الراهن	١١-١٨	٥
ألف- إعادة تسمية البرنامج الفرعي ٤	١١-١٢	٥
باء- اللجان الحكومية التابعة للإسكوا	١٣-١٨	٦
ثالثاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة	١٩	٧
رابعاً- مشروع القرار		٧

مقدمـة

١- في عالم سريع التغير، تتحدد فيه القدرة التنافسية للبلدان عن طريق الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتاحة، بالإضافة إلى المعرفة والابتكار والنظم الحديثة، تتوفر للمنطقة العربية فرصة هائلة لتسخير التكنولوجيات الحديثة في نموذج إنمائي جديد يقوم على المعلومات والمعرفة والابتكار ورأس المال الفكري وصولاً للهدف السامي وهو تحسين نوعية الحياة وشمول جميع المواطنين. بالمقابل، تواجه الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تحديات تعوق انتقالهم إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والحكم الرشيد، وهما من الأولويات الرئيسية للإسكوا. وعليه، فإن هدف البرنامج الفرعي ٤ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" هو دعم الدول الأعضاء لتجاوز التحديات القائمة وتسهيل هذا الانتقال.

٢- ومن المعلوم أن أداء معظم البلدان العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تحسّن في السنوات الماضية، حيث ازداد استخدام هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها واعتماد الخدمات الإلكترونية فيما انخفضت تكلفتها، وعليه تضاعفت الحاجة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا واتخذت المنطقة العربية خطوات هامة نحو سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات، وازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة مع زيادة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا الحزمة العريضة، إذ بلغ معدّل انتشار الهاتف النقال ١٠٥ في المائة في عام ٢٠١٢ بعد أن كان ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبلغ مجموع مستخدمي الإنترنت ١٢٤ مليون فرد في عام ٢٠١٢، أي بمعدّل انتشار قدره ٣٤,٨ في المائة، بعد أن كان المجموع ٥٢ مليون فرد في عام ٢٠٠٩، ما يوازي معّدل انتشار قدره ٢١ في المائة.

٣- وقد حرصت الإسكوا من خلال برنامجها الفرعي ٤ على زيادة الدعم للبرامج والمشاريع الإقليمية المهمة من خلال إعداد وتنفيذ "خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات" التي تهدف إلى بناء قدرات وطنية قادرة على تسخير المعلومات والمعرفة في سبيل التنمية. فهي بذلك تسهم في بناء مجتمع المعلومات وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنمية في المنطقة. ويأتي دعم الإسكوا لجامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية العربية لمجتمع المعلومات إدراكاً منها للحاجة الماسة إلى تضافر الجهود في سبيل تضييق الفجوة الرقمية والمعرفية والمضي قدماً نحو بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.

٤- كما تقوم الإسكوا حالياً بتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة؛ وتعزيز التعاون والتفاعل فيما بينها ومع مناطق العالم الأخرى؛ وتشجيع تبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة؛ وتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء؛ وإطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان هذه المنطقة واحتياجاتها.

أولاً- مسيرة ١٢ عاماً في خدمة قضايا التكنولوجيا

ألف- تأسيس اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي

٥- أنشئت في عام ٢٠٠١ اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي بمقتضى القرار رقم ٢٢٥ (د-٢١)، الذي اعتمدته الإسكوا خلال دورتها الوزارية الحادية والعشرين (١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠١)، وصادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورته لعام ٢٠٠١. ونص القرار

على أن تتشكل اللجنة الاستشارية من خبراء في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن تعقد اجتماعاتها مرة كل سنتين، على الأقل، ابتداء من عام ٢٠٠٢.

باء- تأسيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(*)

٦- تأسست شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا في عام ٢٠٠٢ لسد الفجوة الرقمية في الدول الأعضاء ومساعدتها على بناء مجتمع المعلومات في المنطقة العربية، وذلك استناداً إلى نشرة الأمين العام للأمم المتحدة ST/SGB/2002/16 المتعلقة بتنظيم أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومنذ ذلك الحين، نجحت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال برنامج الإسكوا الفرعي ٤ في مساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف بالرغم من عدم وجود آلية حكومية من ممثلي الدول الأعضاء تطرح أولويات الدول في هذا المجال. كذلك قامت الشعبة بمساعدة الدول الأعضاء على إيلاء الأهمية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبناء مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن تحديات جديدة ظهرت في الوقت نفسه، وهي تتمثل في الفجوة المعرفية، والفجوة التكنولوجية، والفجوة الابتكارية. وقد بادر عدد من الدول الأعضاء، ومنها الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية، إلى اعتبار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته، مما فتح أمامها آفاقاً للسير باتجاه تنويع اقتصاداتها عن طريق تعزيز هذا القطاع.

٧- وعلى الساحة العالمية، عُقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف عام ٢٠٠٣، وتونس عام ٢٠٠٥)، وتطورت أعمالها ومجالاتها الاستراتيجية مع مرور الوقت لتصبح أكثر استجابة للأهداف الإنمائية للألفية، وأولت دوراً بارزاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق هذه الأهداف بمشاركة الدول ومنظمات الأمم المتحدة. فقد برزت قضايا مهمة جديدة مثل حوكمة الإنترنت وتطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية، والانفتاح، والخصوصية، والأمن، والسلامة السيبرانية، والمشاركة الإلكترونية، وتحديث الإدارات العامة، وغيرها. والأهم من ذلك، أن مفهوم "مجتمع المعلومات" قد نضج عالمياً وتطور إلى مفاهيم مثل "مجتمع المعرفة"، و"اقتصاد المعرفة"، و"المجتمعات الذكية"، و"الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي".

جيم- تأسيس مركز الإسكوا للتكنولوجيا

٨- على صعيد آخر، برز في العقد الماضي اهتمام الأمم المتحدة بتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار (Science, technology, and innovation - STI) في الدول الأعضاء، وذلك تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وأنيطت المسؤولية الإقليمية لتشبيك التكنولوجيا في المنطقة العربية بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا. وعليه، تم إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا في الأردن في عام ٢٠١١ لمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التكافؤ التكنولوجي مع المناطق والبلدان الأخرى في العالم. ولدى مركز الإسكوا للتكنولوجيا الذي أنشئ بناء على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٠ آلية حكومية خاصة به وهي مجلس إدارة المركز الذي يستعرض تنفيذ برنامج عمل المركز وأوضاعه الإدارية والمالية.

(*) لقد تم تغيير اسم شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا إلى شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. ولكن الإسم السابق هو المستخدم في هذه الوثيقة التي تتناول الفترة ما قبل تغيير اسم الشعبة.

دال- خدمة مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار

٩- في إطار الدعم الذي تقدّمه شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء من خلال البرنامج الفرعي ٤ لخدمة المجالين المذكورين وهما: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، حققت عدداً من الإنجازات في المنطقة ومنها:

(أ) وضع خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات؛

(ب) دعم الاستراتيجية العربية لمجتمع المعلومات؛

(ج) إطلاق إرشادات التشريعات السيبرانية؛

(د) إطلاق ورعاية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت؛

(هـ) تعزيز الهوية العربية على الإنترنت بتصميم وإطلاق ودعم النطاقات العلوية العامة للإنترنت: "arab." و".عرب"؛

(و) وضع وثيقة دولية حول الإرشادات اللغوية لاستخدام اللغة العربية في نطاقات الإنترنت؛

(ز) تعزيز المحتوى الرقمي العربي وتنمية صناعته؛

(ح) دعم قياس مجتمع المعلومات في المنطقة العربية؛

(ط) دعم إنشاء مراصد العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٠- كذلك قامت الشعبة بدعم الشُعب الأخرى في الإسكوا لتحقيق مهامها في مجالات التنمية المختلفة، فعملت مع شعبة الإحصاء فيما يخص نظام المعلومات الإحصائية في الإسكوا وبيانات غوغل العامة، ومع شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في مشروع الاقتصاد الأخضر والمبادرة الإقليمية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية، ومع شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في مجال الحوكمة والمشاركة، ومع شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في وضع مشروع لإعادة تأهيل البنى التحتية في الجمهورية العربية السورية، وخطة التنمية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً- تحليل الوضع الراهن

ألف- إعادة تسمية البرنامج الفرعي ٤

١١- بناءً على ما سبق، تتضح الحاجة لاستمرار البرنامج الفرعي ٤ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" وتوسيع نطاق أعماله، ولا سيما بعد أن أُنيطت بالشعبة مسؤوليات إضافية ناتجة عن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا، لتنفيذ أنشطة تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على التحول نحو اقتصاد المعرفة، ما يتطلب تعديلاً في أهداف البرنامج الفرعي. وعليه، تقدم الأمانة التنفيذية إلى اللجنة الموقرة اقتراح إعادة تنظيم البرنامج الفرعي ٤ ومراجعة رؤيته ومهمته واستراتيجيته.

١٢- ومن هذا المنطلق، تؤكد الأمانة التنفيذية **الحاجة إلى تغيير مسمى البرنامج الفرعي ٤ إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"**، ولا سيما في ضوء الاعتبارات الحالية التالية:

(أ) التقارب بين مسارات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، على المستوى العالمي، وضرورة عكس ذلك على مستوى المنطقة؛

(ب) التطورات في المشهد الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بشأن الأزمة المالية العالمية وتعاظم دور التكنولوجيا في الحراك المجتمعي؛

(ج) التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية؛

(د) الحاجة إلى تحقيق انسجام أكبر للبرنامج الفرعي ٤ مع بقية منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) ضرورة تحسين الاستفادة من الموارد البشرية والمالية المتاحة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) التركيز على أهمية الابتكار بشكل عام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص، في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة على النحو المتوخى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ز) الحاجة إلى زيادة التكامل بين مركز الإسكوا للتكنولوجيا وباقي الأقسام التابعة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا.

باء- اللجان الحكومية التابعة للإسكوا

١٣- يُعدّ مجلس إدارة مركز الإسكوا للتكنولوجيا بمثابة الآلية الحكومية التي تُعنى بمجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. أما عمل الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية فلم يكن قائماً إلا على مشورة اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي ومن دون وجود آلية حكومية. وإذ تتألف هذه اللجنة من اختصاصيين غير حكوميين، فقد انحصر دورها منذ إنشائها في تقديم المشورة للأمانة التنفيذية، مما صعب مهمة البرنامج الفرعي ٤ في تحديد أولويات حكومات الدول الأعضاء.

١٤- وفي المقابل، فإن العديد من البرامج الفرعية الأخرى في الإسكوا لديها لجان فرعية حكومية ساعدتها على تقديم خدمات أفضل للحكومات، منها ما يلي:

(أ) اللجنة الإحصائية؛
(ب) لجنة التنمية الاجتماعية؛
(ج) لجنة الطاقة؛
(د) لجنة الموارد المائية؛
(هـ) لجنة النقل؛
(و) لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية؛
(ز) لجنة المرأة.

١٥- وقد أنشئت هذه اللجان لمساعدة الإسكوا في تحديد الأولويات، والتشاور بشأن صياغة برامج العمل، كل في مجال اختصاصها. كما أن بعض الشُعب في الإسكوا لديها أكثر من لجنة حكومية، مثل شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية التي لديها لجنتان حكوميتان هما لجنة الطاقة ولجنة الموارد المائية، وشعبة التنمية الاقتصادية والعولمة التي لديها لجنتان حكوميتان هما لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية ولجنة النقل.

١٦- والجدير بالذكر أن شُعب التكنولوجيا في اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة لديها عدد من اللجان الحكومية، مثل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي لديها لجنتان حكوميتان هما لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة الحد من مخاطر الكوارث.

١٧- وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا بإجراء تقييم شامل للبرنامج الفرعي ٤ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بناءً على آراء من الجهات المعنية في الدول الأعضاء. وقد أثنى هذا التقييم على دور شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطالب بالمزيد من الموارد لتنفيذ برنامج عمل الشعبة، ونتج عنه عدة توصيات، منها الدعوة إلى إنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على غرار اللجان المتصلة بالبرامج الفرعية الأخرى، وذلك لضمان مزيد من الالتزام والحضور الفعال للدول الأعضاء في أنشطة هذا البرنامج الفرعي.

١٨- ويتضح مما سبق **ضرورة إنشاء لجنة حكومية تُعنى بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على غرار اللجان الحكومية الأخرى.**

ثالثاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة

١٩- المطلوب من اللجنة النظر في مشروع قرار أعدته الأمانة التنفيذية بشأن ما تقدم، وذلك للبت فيه وهو يدعو إلى ما يلي:

(أ) تغيير مسمى البرنامج الفرعي ٤ من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"؛

(ب) إنشاء لجنة حكومية تُعنى بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار البرنامج الفرعي ٤ بدلاً من اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي.

رابعاً- مشروع القرار

إنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي سلمت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنّ للعلم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن العلم

والتكنولوجيا من أجل التنمية؛ وإلى الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتضمن غاية متعلقة بإتاحة الفوائد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج الإسكوا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتطويرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية العربية حول سياسات وبرامج التكنولوجيا من أجل التنمية، ومن ضمنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والعمل على تطوير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية الشاملة في المنطقة العربية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الناتجة عن عملية التقييم التي أجرتها الإسكوا لآليات عملها والمتضمنة إنشاء لجنة تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية،

وإذ تؤكد أهمية دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا في تعزيز المعرفة التكنولوجية والعلمية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء، ودور مجلس إدارة المركز كآلية حكومية له،

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في سبيل إنشاء لجان متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية،

١- **تؤيد** تغيير مسمى البرنامج الفرعي ٤ من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"؛

٢- **تقرر** إنشاء لجنة حكومية باسم "لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا من ذوي الخبرة في هذا المجال، بدلاً من اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي، على أن تتولى اللجنة الحكومية المهام التالية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرنامج عمل الإسكوا وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب)رصد التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الأعضاء وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية التكنولوجية فيها؛

(ج) متابعة المؤتمرات الإقليمية والدولية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها؛

(د) تحديد نقاط اتصال في الدول الأعضاء لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأمانة التنفيذية ومتابعة تنفيذها؛

٣- **تقرر أيضاً** عقد دورة مرة كل سنتين للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ابتداء من عام ٢٠١٥؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.